

التقدير من الاعم لان بيت حدوث ما سوى الله تعالى والاشاع في تمام حوادثها
 لا يمانية لها بذاته اوجب في الحادث المسمى انه لا يستند الى حادث مسوق بالاشاع
 لا الى ضابطة محتوية بحركه دائمة وذلك بان لو لم يثبت ما ذكرتم تضع الشرطية الارادة
 من التفرقة الاولى بل لم الحان المذكور في التفرقة الثانية في الجوانب تنفصلي الجوارث
 او ضمن انتهى الثاني في الارادة للاصحاب في ان كانت انصاف الواجب مع الاصل والقدرة
 وتنتهي بذاته للقدس اذ الله احد ان تأثير الواجب في وجود العالم عكس
 يكون مطبق القدرة والاختيار اذ لو كانت بطريق الاضاب فان ان يكون بل لا
 او باصله فزيم آخر فيلزم عدم العالم وقد ثبت حدوثه واما باصله حادث فيقتل
 العالم الى كسفة حدوثه وينتسب الجوارث وقد ثبت بطريقها كائنتها انما كانت
 وجود العالم وانما ينتسب لوجودها انتها الجوارث الى الواجب لم كونها قارئة
 محتملا ولا فان ان يوجد كما بلا اصله فليزم التخلو صحت وجوده في الارادة بل هو
 الحادث اولا فيلزم ان يكون كالحادث مسوقا باخره لا في تنافية وقد تقرر بطريق
 كائنتها لو كانت موجد العالم وهو حادث فيسجد على موجب بالذات لزم من ارتفاع
 العالم ارتفاعه معنى ان يدل ارتفاعه على ارتفاعه لان العالم حينئذ يكون من
 لوازم ذاته وسليم بالضرورة ان ارتفاع الارادة يدل على ارتفاع المزموم فك ارتفاع
 الواجب محتمل فيصير ان يكون تأثيره في العالم بطريق القدرة والاختيار دون
 والاشاع رابع اختلاف للاصحاب بالادوات والخصص كما علمت من القول
 والمفكر الطمع والراحم وغير ذلك لا بد ان يكون محتمل لاشاع المحض بلا
 فذلك المحض لا يجوز ان يكون نفس التسليم او غير ذلك لو لم يكن كونه مستورا
 المحتمل فتبين ان يكون اما اخر فيقتل العالم الى اختصاصه بذلك المستورا ان ينتسب
 المحضات وهو محتمل او ينتهي الى قادر مختار بل ان نسبة الواجب الى
 على السواء وهو المطلوب فاستسب ان عالم الحيوانات واعصاها على صورها
 واسكنها لها يجب ان يكون قادرا مختارا اذ لو كان طبيعة النطحة او اسارا خارجا
 لزم ان يكون المبدأ على شكل الكثرة ان كانت النطفة بسيطة لان ذلك يقتضي
 الطبيعة ونسبة الواجب الى اجزا البسيط على السوية وعلى كل شكل كثره بضميمة
 بعضها الى بعض ان كانت النطفة مركبة من البسائط لمكانها ذكرها وسماها ان
 اختصاص الكواكب والاختطاب بما لها لولم يكن قادرا مختارا بل موجد بالذات
 لزم الترخيل بالسر لان نسبة الواجب الى اجزا البسيط على السواء المحتمل
 وهذه السنة قد يتناقض فيها لا يخفى على المتأمل فيها موجد وقوة على قواعده
 الغلافة انتهى الى الله متمسك بعض الاصحاب في ان كانت كون البارحة
 قادرا على حب بالاجماع وبالمنصوص القطعية من الكتاب والسنة وان القدرة

العالم والحيوة ونحوها صفات محتمل واضرارها من العجز والجهل والعمات مما
 يجب تزيه الله تعالى عنها وبان صانع العالم على ما فيه من لطائف الصنع وقدر
 والاحكام بما لا يحد ربحي الضرورة واعترف على تشكك الاولات بمرجع الاله اسمي
 الى الكتاب ودلالة الحينات ملكس في تمام الاثار بها ولا ذوات لها قبل التقدم كون
 اليه تدور اعمالها فيه تردد وتأمل وعلى تشكك الثاني بان فزع جوار انصافه بها
 وكونها كالات فيحقه ووجوب انصافه بكل محتمل ويحتمل ذلك من العدمات التي
 ربما يناقش فيها وعلى تشكك الثالث بان من على ان ما كانت هدت اسر السها
 والارث مستند الى الواجب بلا اصله لا لبعض معلولاته على ما زعمه الفلاسفة
 فيتم منه والسيعة وكنت من كان طالب للمحت غيرهما في اوردته الغلال ربما
 من مجموع هذه الوجوه القطع واليقين بلا احتمال انتهى على ان اني العالم على كونها
 قادرا مخترا في ان كانت انصافه محتملا بالارادة فقال **مورد** اي وما يجب له تعالى
 انصاف ذاته بالارادة المتعتم بيانها وقد اتقت المتكلمون والحكماء وضع الوقت على
 الملاقى القول بان على مبرم وشاع ذلك في كلام ابن تقي العالم الانبياء وادعله
 ما ثبت من كونه تعالى فاعلا بالاختيار لان معناه الضم والارادة مع ملاحظة
 للطرف الاخر فكانت التشار ينظر الى الطرفين وعلى الارجح والبريد ينظر الى الطرف
 الذي يريد به ككثير المخلات ويعت ارادته تعالى فخذ ما صفة قد رتبة زائفة على
 الذات قائمة به على هو ثبات ماير الصفات المحتملية لان تخصيص بعض الاضداد
 بالواقع دون البعض وفي بعض الاوقات دون البعض من استنساخه الذات
 الى الجمل لا بد ان يكون لصفة شأنه التخصيص لاشاع التخصيص بالانحصار
 واشاع احتياج الواجب في فاعليته الى ان يتفصل ذلك الصفة هي السها بالارادة
 وهو محتمل واضح عند الحقل مغاير للعلم والقدرة وماير الصفات شأنه التخصيص
 والترجيح الاحد طرف في المقدور من التحول والترك على الاخر وقد سبق هذا فيجوز
 المعايير فخذ اليه ان احتجته وعنه الجا بيه صفة زائفة على الذات قائمة لا محتمل
 وبطلانها واضح انما يحتمل بنفسه لا يكون صفة فهو قول تنهاخت وعند معارفة
 الصفة ان ارادته حادثه قائمة بنفسه لا على بطلانها يعلمها جله وامر زائفة
 ذات المورث لا يقوم الا محتمل فيرد اليه مع صفة في نفسه ان العالم بوزن في صفا
 الذي حله وعلاوي ليست من قبيل الاعراف وعند التجارث العزلة ارادة تعالى
 صفة سليبه من كونه غير مكره ولا ساه ودو ما به يوجب كونها مبرما واجيب
 بانها ما يجسر بذلك ارادة الله تعالى فخط نصير يرد ان مبرم ما ذكر لا يمكن في
 التخصيص فليست يرد وعنه الكسبي من معزته بخلاف ارادته تعالى لضعفه على به
 اكونه غير مكره ولا ساه ولخول عينه هو لا يربح حتى ان لا يكون ما رواه ليكون

Digitized by Google